

Distr.: General  
13 December 2010  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير

الإحصاءات الإقليمية في غربي آسيا

## تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في غربي آسيا

### مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين (انظر E/2010/24، الفصل الأول - ألف)، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية. ويوجز التقرير التحديات التي تواجه الإحصاءات الرسمية في المنطقة وأولوياتها بشكل عام وفي مجالات موضوعية محددة. وتناقش الورقة أيضا قضايا التنسيق الإقليمي، مع التركيز بصفة خاصة على اتساق البيانات التي تنشرها المكاتب الإحصائية الوطنية والبيانات التي تنشرها المنظمات الدولية. وتُفترح نقاط محددة للمناقشة في الفقرة ٥٢.

\* E/CN.3/2011/1



## تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في غربي آسيا

### أولا - مقدمة

١ - تنظر اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في تطوير الإحصاءات في المناطق التي تغطيها اللجان الإقليمية على أساس التناوب. وقررت اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين أن تناقش في دورتها الثانية والأربعين تطوير الإحصاءات في منطقة غربي آسيا.

٢ - يقوم برنامج العمل الإقليمي لتطوير الإحصاءات في المنطقة على أساس "استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة". وتوجه اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا البرنامج وتقوم الشعبة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتنفيذه. وتتكون عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من ١٤ بلدا<sup>(١)</sup> تتمثل في اللجنة الإحصائية برؤساء مكاتبها الإحصائية الوطنية. وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اللجنة الإحصائية عملا بالقرار ١٧٩ (د-١٦) الذي اتخذته في دورتها السادسة عشرة. وتعقد اللجنة الإحصائية دورة كل سنتين<sup>(٢)</sup> تناقش فيها القضايا الاستراتيجية والبرنامجية وتنتخب مكتبها الذي يتألف من رئيس ونائبي رئيس ومقرر من بين ممثلي أعضاء اللجنة ينتخبون في كل دورة وتمتد عضويتهم لفترة سنتين. وبالإضافة إلى ذلك، يجتمع رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في شباط/فبراير من كل عام بهدف التوصل إلى موقف إقليمي بشأن القضايا الرئيسية المطروحة للمناقشة واتخاذ قرار بشأن جدول أعمال اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٣ - بغية دعم تطوير الإحصاءات، تتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية التي تعتمد مفهوما مختلفا بشأن تحديد المناطق. ولذلك، فإن بعض الأنشطة تتعلق بالبلدان العربية (وهي منطقة تتألف من ٢٢ بلدا، بما فيها البلدان الأعضاء في اللجنة وتونس والجزائر وحزر القمر والجمهورية العربية الليبية وجيبوتي

(١) تتكون عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

(٢) عقدت الدورة الأولى للجنة الإحصائية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ثم عقدت الدورات التالية في شباط/فبراير ١٩٩٧، وآذار/مارس ١٩٩٩، ونيسان/أبريل ٢٠٠١، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

والصومال والمغرب وموريتانيا) أو بما يسمى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُضطلع ببعض مشاريع التعاون التقني، ولا سيما المشاريع المدرجة في حساب الأمم المتحدة للتنمية، بالتعاون مع المناطق الأخرى التي تواجه نفس المشاكل التقنية في مجال الإحصاء.

٤ - شرعت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بمناسبة انعقاد دورتها التاسعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بإجراء مناقشة تهدف إلى وضع رؤية استراتيجية لمنتصف المدة لتطوير الإحصاءات في المنطقة. ومن المقرر أن تنجز الاستراتيجية خلال عام ٢٠١١، ويتوقع أن تكون المسودة الأولية جاهزة في شباط/فبراير ٢٠١١. وترد بعض عناصر الاستراتيجية في هذه الوثيقة.

## ثانياً - التحديات التي تواجه تطوير الإحصاءات في منطقة غربي آسيا وألوياتها

٥ - تشمل أولويات الإحصاءات الرسمية في المنطقة ما يلي:

(أ) تنفيذ الطرق والتقنيات الرئيسية الخاصة بالإحصاءات الرسمية من قبيل الحسابات القومية؛

(ب) مواءمة قواعد البيانات الإحصائية؛

(ج) بناء القدرات في مختلف المجالات الموضوعية، بما في ذلك قياس الفقر ومستويات المعيشة، وتقديرات عدد السكان والإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير النظامي، والتجارة بالبضائع والخدمات، والبيئة، والمياه، والطاقة، والزراعة، والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل، والعمالة؛

(د) إجراء بحوث بشأن الأساليب الجديدة لجمع البيانات، ولا سيما السجلات الإدارية (بما في ذلك معايير الجودة المتعلقة بالسجلات الإدارية المستخدمة للأغراض الإحصائية)؛

(هـ) تقديم نهج جديدة في نشر الإحصاءات وإيصالها؛

(و) تحديد أطر وطنية للجودة فيما يتعلق بالإحصاءات الرسمية؛

(ز) توسيع نطاق استخدام نظم المعلومات الجغرافية في مجال الإحصاء؛

(ح) توحيد التصنيفات المستخدمة في المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة.

٦ - ينبغي الاستفادة إلى حد أكبر من التعاون الإحصائي بين البلدان الأعضاء، وينبغي على وجه الخصوص تيسير نقل وتبادل الخبرات بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي

آسيا وغيرها من المنظمات العاملة في المنطقة. وتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في تكثيف التعاون التقني مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في مجال الإحصاء من أجل تبادل أساليب وآليات عمل المنظمات المتخصصة في العمل الإحصائي.

## ثالثاً - المناطق التي تمثل التركيز الأساسي لتطوير الإحصاءات على الصعيد الإقليمي

### ألف - ملحة عامة

٧ - تشمل الأهداف التي تسعى اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى تحقيقها بدعم من شعبة الإحصاءات ما يلي:

(أ) العمل كمركز للخبرة ومنتدى للبلدان الأعضاء في اللجنة لتبادل الآراء فيما يتعلق بالقضايا الإحصائية؛

(ب) التشجيع على تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء؛

(ج) تحديد الأولويات والثغرات في مجال بناء القدرات الإحصائية؛ وذلك عن طريق تنظيم، وعند الاقتضاء، تنسيق أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع غيرها من المنظمات الإقليمية والعالمية، بما فيها (على سبيل المثال لا الحصر) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية؛ وبرنامج التعاون الإحصائي الأوروبي - المتوسطي؛ وجامعة الدول العربية؛ ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية؛ وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة؛ والبنك الدولي؛

(د) العمل بتعاون وثيق مع الموظفين الفنيين في المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في اللجنة في مجالات منها ضمان جودة البيانات وتنفيذ التصنيفات الدولية والتوصيات؛

(هـ) الاضطلاع بدور الهيئة التوجيهية للبرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة، من البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر (A/65/6 (Prog.18).

٨ - تركز الأنشطة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أساساً على بناء القدرات الإحصائية. ويتعلق قرار اللجنة ٢٨٧ (د-٢٥) بتعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء فيها بهدف وضع سياسات تستند إلى الأدلة. وقد حُثَّت اللجنة في ذلك القرار على

إصدار مؤشرات لتقييم التقدم الإقليمي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى اعتماد القائمة الموحدة للمؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصادرة عن الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض التنمية والتي قام الاتحاد الدولي للاتصالات بنشرها، وعلى توفير البيانات المتصلة بهذه المؤشرات لاستخدامها في مراجعة السياسات الاستراتيجية وخطط العمل في المجالات ذات الأولوية. ويدعو القرار البلدان الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتنقيحاته من أجل تمكين راسمي السياسات من رصد التغيرات الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يدعو القرار إلى عقد حلقات عمل تدريبية بشأن المفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية.

٩ - تهدف الفروع التالية من هذه الوثيقة إلى توجيه انتباه اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة إلى قضايا محددة تخص تطوير الإحصاءات الإقليمية في غربي آسيا في نخبة من المجالات الموضوعية. وقد استخلصت مجالات الاهتمام الرئيسية هذه أساسا من رأي اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية في مجال الإحصاءات الإقليمية وشعبة الإحصاءات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بوصفها الوكالة المنجزة والجهة الميسرة. غير أنها تضع في الاعتبار أيضا العمل الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما تلك الواردة في الفقرة ٧ (ج) أعلاه.

## باء - تنفيذ نظام الحسابات القومية

١٠ - في السنوات القليلة الماضية، عقدت المنظمات الدولية العديد من حلقات العمل التقنية والمشاورات الرفيعة المستوى لإطلاع خبراء الحسابات القومية ومستخدميها وراسمي السياسات المتعلقة بها على نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ومناقشة استراتيجية التنفيذ التي اعتمدها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الإقليمي، شملت الأنشطة التي تدعمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حلقة عمل إقليمية عن الحسابات القومية عقدت في القاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، واجتماعا لفريق خبراء بشأن الحسابات القومية عقد أيضا في القاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، وحلقة دراسية عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في منطقة غربي آسيا عقدت في مسقط في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، وحلقة دراسية رفيعة المستوى عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقدت أيضا في مسقط في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠).

١١ - أظهرت دراسة استقصائية لحالة تنفيذ نظام الحسابات القومية في البلدان الأعضاء في اللجنة أن هناك عددا من أوجه القصور والثغرات المفاهيمية في تجميع الحسابات القومية في المنطقة. وتشمل المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها ما يلي:

(أ) تنتج التغطية غير الكاملة للحسابات القومية في معظم البلدان الأعضاء، في معظم الحالات، عن الافتقار إلى شمولية الحسابات نفسها. وهذا يتعلق بوحدات الأسر المعيشية غير النظامية، ولكنه يمتد أيضا إلى الأنشطة النظامية التي لا تسجلها أدوات المسح الإحصائي التقليدية على نحو كاف. وي طرح الافتقار إلى سجلات تجارية مستكملة مشكلة عامة أيضا؛

(ب) بيانات الحجم: تستند تقديرات القيم الإجمالية لجانب الإنتاج بالأسعار الثابتة عموما إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. وكثيرا ما لا تجمع القيم الإجمالية لجانب النفقات وجانب الإيرادات بالأسعار الثابتة. وفي كثير من البلدان، يتسم التقييم بالأسعار الحالية بالضعف أيضا. وفي بعض الحالات، لا يقدر تكوين إجمالي رأس المال الثابت إلا بوصفه بندا مجمعا. وقلما تنفذ عملية موازنة حقيقية للتقديرات من الجوانب المختلفة؛

(ج) لا يعرف قطاع الأسر المعيشية دائما على نحو ملائم فيما يتعلق بتجميع سلسلة الحسابات؛

(د) لا يعامل المصرف المركزي دائما بوصفه جزءا من القطاع الحكومي؛

(هـ) لا يدرج الإنفاق على التنقيب عن النفط في تكوين رأس المال أو حتى في قيمة الناتج، على الرغم من أن العديد من بلدان الخليج يمتلك احتياطات نفطية كبرى ولديه بالتالي أنشطة تنقيب كبيرة؛

(و) لا تدرج الأرباح المعاد استثمارها من الاستثمار المباشر الأجنبي في إيرادات عوامل الإنتاج من بقية العالم؛

(ز) لا تخصص خدمات الوساطة المالية المقيسة بشكل غير مباشر للمستخدمين النهائيين في معظم الحالات؛

(ح) تتسم تقديرات استهلاك الأصول الثابتة بالضعف، مما يوجد مشاكل في تقدير القيم الإجمالية والصافية.

١٢ - ينبغي اتخاذ سلسلة من الإجراءات في الأجل المتوسط لتحسين الحالة والإسراع بعملية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتدرج بعض الأنشطة التالية في برنامج

عمل شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في حين أن البعض الآخر يتوقف على توافر الموارد المالية الخارجية:

(أ) إجراء تقييمات سنوية منتظمة من خلال إجراء استبيانات بشأن الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة من أجل تحليل القدرات الإحصائية الوطنية وتتبع التقدم المحرز؛

(ب) إرسال بعثات إلى بلدان مختارة لإجراء تقييم أولي للقدرات الإحصائية الوطنية في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة في المنطقة؛

(ج) تنظيم حلقتي عمل دعائيتين على الصعيد دون الإقليمي (واحدة للبلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وأخرى للبلدان غير الأعضاء فيه) من أجل وضع أطر استراتيجية وطنية، وإبلاغ أصحاب المصلحة بأهداف المشروع وجمع التبرعات؛

(د) تنفيذ خمس حلقات عمل تدريبية إقليمية خلال الإطار الزمني للمشروع للمسؤولين المشاركين في الميادين المشمولة (ثلاث عن الحسابات القومية واثنان عن الإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة)؛

(هـ) تنفيذ حلقة عمل تدريبية إقليمية عن الجودة في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية؛

(و) تنظيم ثلاثة اجتماعات إقليمية لأفرقة الخبراء عن الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة؛

(ز) تقديم الدعم المالي لخمس زمالات وجولات دراسية (مرة واحدة في السنة خلال الإطار الزمني للمشروع) عن الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة، بغية تقاسم أفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي؛

(ح) توفير ميسرين لـ ٢٨ بعثة مساعدة تقنية (اثنان إلى كل مكتب من المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة يستغرق كل منهما خمسة أيام عمل) بشأن قضايا مختارة في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة.

## جيم - برنامج المقارنات الدولية

١٣ - أعد مقترح المشروع لمنطقة غربي آسيا في أوائل عام ٢٠٠٩. إلا أنه نظراً لأن الأموال اللازمة للشروع بجولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية لم تحوّل من البنك الدولي إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلا في حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم تتمكن

الأمانة سوى من عقد الاجتماع الأول للشروع بجولة عام ٢٠١١ في منطقة غربي آسيا في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، في بيروت. وقد أتاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية أو ممثليهم للقاء والتعرف على التطورات في الجولة الجديدة من البرنامج وهيكل الحوكمة الخاص به، واستعراض ومناقشة هذا المقترح، وتبادل الآراء فيما يتعلق بالالتزام الوطني واستراتيجيات جمع التبرعات. وأتاح الاجتماع أيضا الفرصة أمام الممثلين للاتفاق على عضوية وهيكل المجلس التنفيذي الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية فيما يتعلق بجولة عام ٢٠١١.

١٤ - أعقب الاجتماع حلقة عمل لمدة يومين عقدت أيضا في بيروت في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، حضرها المنسقون الوطنيون لبرنامج المقارنات الدولية الذين قام كل بلد من البلدان الأعضاء المشاركة بتعيينهم منسقين للبرنامج. وشكلت حلقة العمل نقطة الانطلاق الرسمية لتنفيذ جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية في منطقة اللجنة. وعقدت حلقة العمل الثانية للمنسقين الوطنيين في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في عمان، ونظمت بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

## دال - مجالات أخرى للإحصاءات الاقتصادية

١٥ - يشمل برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أنشطة ذات صلة بالإحصاءات التجارية وإحصاءات الصناعة. وفي كلا المجالين، يجمع العمل بين أنشطة بناء القدرات وجمع البيانات ونشرها.

١٦ - أُنجزت اللجنة في مجال الإحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية مشروعا تحت إشراف حساب التنمية حول تعزيز إحصاءات تجارة السلع. ويتضح من الاعتبارات الأخيرة أن ثمة حاجة لنقل التركيز نحو إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وتتعاون اللجنة مع منظمة التجارة العالمية ومعهد البنك الدولي وجامعة الدول العربية في هذه الجهود. وتنشر اللجنة أيضا نشرة سنوية حول إحصاءات التجارة الدولية، استنادا إلى البيانات التي تجمع من الدول الأعضاء في اللجنة.

١٧ - تتعاون اللجنة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات وجمع البيانات حول إحصاءات الصناعة ونشرها. وقد تمكنت اللجنة، بفضل هذا التعاون، من استئناف نشر إحصاءات الصناعة لـ ٢٢ بلدا عربيا.

١٨ - ينبغي عند القيام بمزيد من التطوير لإحصاءات الصناعة في منطقة غربي آسيا إيلاء الاهتمام إلى تبادل التجارب والخبرات في ترسيخ السجلات الإحصائية للأعمال التجارية



والمحافظة عليها باعتبارها إطاراً لأخذ العينات للاستقصاءات الاقتصادية وتلك الخاصة بالأعمال التجارية. وستستفيد المنطقة أيضاً من مشروع يهدف إلى وضع إحصاءات اقتصادية قصيرة الأجل من شأنها أن تتيح للبلدان الأعضاء الحصول على دليل إحصائي على السمات الموسمية لاقتصاداتها الوطنية.

## هاء - الإحصاءات الديمغرافية، وتشمل السكان والهجرة والتعدادات السكانية

١٩ - تمثل التقديرات السكانية تحدياً رئيسياً في المنطقة. ويرتبط بذلك العديد من القضايا. إحداها التضارب بين التقديرات على الصعيد الوطني وتلك التي تنشرها الأمم المتحدة. وثمة قضية أخرى تتمثل في نقص بعض البيانات المتعلقة بالسكان وإحصاءات الأحوال المدنية، وخاصة المعدلات الأساسية. ولهذا الغرض، اتفقت اللجنة والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة على توحيد جهودهما في بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على إصدار البيانات الأساسية والتقديرات السكانية.

٢٠ - أنشأت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السادسة المعقودة في بيروت في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. فرقة العمل المعنية بتعدادات السكان والمساكن. والغرض من فرقة العمل هو دعم تنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن على المستوى الإقليمي وتطبيقه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠. وقد عقدت فرقة العمل ستة اجتماعات للأهداف التالية: (أ) تنقيح الترجمة العربية للنسخة المنقحة الثانية للمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن والقيام بالتعديلات اللازمة؛ (ب) تناول دور وسائط الإعلام في إجراء التعدادات السكانية ومناقشة هذا الدور؛ (ج) مناقشة تنظيم وإدارة التعدادات السكانية داخل المدن؛ (د) تبادل التجارب والخبرات الناجحة ذات الصلة بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢١ - اقترحت فرقة العمل وضع برنامج إقليمي لجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن والتي، بالإضافة إلى الأنشطة العامة لبناء القدرات وتبادل الخبرات، سوف تركز على المهام التالية:

(أ) إعداد ملحق إقليمي للمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن يعكس خصوصيات المنطقة ويتناول تجاربها في إجراء التعدادات السكانية، وخاصة فيما يتعلق بالمناهج والتقنيات المستخدمة؛

(ب) التركيز على عملية توثيق التعداد السكاني؛

- (ج) تحليل واستخدام البيانات وإجراء دراسات تحليلية تكون بمثابة أساس لوضع السياسات والبرامج في القطاعين العام والخاص؛
- (د) إعداد دراسات علمية حول التقنيات المستخدمة في إجراء التعدادات وتحسين الجودة وتنويع وسائل التعاون بين أصحاب المصلحة، ومطالبة البلدان ذات الخبرة الواسعة في ذلك المجال بتولي إعداد مواد التدريب ونقل المعارف إلى البلدان الأعضاء الأخرى؛
- (هـ) تنويع تقنيات نشر البيانات، بما في ذلك تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية؛
- (و) استخدام بيانات التعداد في إعداد التوقعات السكانية؛
- (ز) دعوة مجموعة من المنظمات الإحصائية الدولية لحضور جميع اجتماعات فرقة العمل، بغية الاستفادة استفادة مباشرة من معارف وخبرات ممثليها.

## واو - الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية

- ٢٢ - يرتبط عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ببناء القدرات وجمع البيانات ونشرها بشأن العمل والصحة والثقافة والتعليم والإسكان وميزانية الأسر المعيشية والشباب.
- ٢٣ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في مجال إحصاءات العمل. وينبغي بذل الجهود داخل البلدان الأعضاء في اللجنة من أجل تنفيذ استقصاءات قوة العمل على فترات منتظمة، بغية إمكانية إصدار بيانات فصلية و/أو شهرية من أجل أن يتم فهم التقلبات الموسمية في أسواق العمل. وينبغي أيضا تناول الجوانب الأخرى من إحصاءات العمل، من قبيل نوعية العمالة والعمل اللائق. وقد نظمت اللجنة حلقة عمل تدريبية بالتعاون مع منظمة العمل العربية وتخطط لتنظيم حلقة عمل مشتركة للبلدان العربية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وتعتقد الآمال على إمكانية أن تؤدي حلقة العمل هذه إلى تعاون أطول أمدا في بناء مستدام للقدرات.

## (زاي) الإحصاءات الجنسانية

- ٢٤ - اختص قرار اللجنة ٢٨٦ (د-٢٥) بتعزيز قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة على إنتاج إحصاءات جنسانية للمساواة والتمكين التي ثمة حاجة إليها من أجل التخطيط ورسم السياسات. ويهيب القرار بالبلدان الأعضاء أن تعتمد مجموعة المؤشرات الواردة في الإطار العربي للمسائل والمؤشرات الجنسانية وتنتج إحصاءات تستخدم لرصد وتقييم السياسات

الاستراتيجية وخطط العمل، وتستحدث آلية لجمع المؤشرات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية والبيانات الديمغرافية المصنفة حسب نوع الجنس، ونشرها وتحليلها. ويشجع القرار أيضا البلدان الأعضاء على صوغ وتنفيذ برامج تدريبية لدمج المؤشرات الجنسانية في نظمها الإحصائية بغية توعية منتجي البيانات ومستخدميها بالمسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وفي ذلك القرار، يُطلب إلى اللجنة تقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء في شكل خدمات استشارية وحلقات عمل، ومساعدة البلدان الأعضاء في دمج منظور جنساني في استراتيجياتها الوطنية من أجل تطوير الإحصاءات وخطط العمل للنظم الإحصائية الوطنية.

٢٥ - واستحدثت اللجنة أول قاعدة بيانات عربية للإحصاءات الجنسانية، بعنوان Arab GenInfo\_09 والتي تم إطلاقها في الاجتماع الثاني للفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بالإحصاءات الجنسانية في المنطقة العربية، المعقود في بيروت في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتخطط أمانة اللجنة لتوسيع قاعدة البيانات لتشمل مؤشرات حول العنف ضد المرأة ليتسنى استخدامها كمرصد لمراقبة القضايا الجنسانية في البلدان الأعضاء. كما أعدت اللجنة مسودة أولى لدليلها الخاص بالتعاريف والمصطلحات والمنهجيات المستخدمة في الإحصاءات الجنسانية والمسرد العربي - الإنكليزي للمصطلحات الإحصائية المتعلقة بالقضايا الجنسانية.

٢٦ - تؤدي اللجنة دورا في ضمان انعكاس القضايا الثقافية الخاصة بالمنطقة في شكل توصيات ومبادئ توجيهية. ومن بين الأمثلة على ذلك تكييف الاستبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة بما يناسب ثقافة المنطقة. وقد اشتمل الاستبيان الأصلي على أسئلة تناولت مسائل حساسة من الناحية الثقافية وتعين إعادة صياغتها.

## حاء - الإحصاءات والمحاسبة البيئية

٢٧ - عززت اللجنة قدرة المسؤولين على اعتماد معايير دولية في مجال إحصاءات البيئة والطاقة، بطرق منها الترويج لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، والذي سيصبح معيارا دوليا في عام ٢٠١٢. وعلى وجه الخصوص قدمت اللجنة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية إلى اجتماع المجلس الوزاري العربي للمياه، ووسعت النطاق الجغرافي للمنطقة العربية ليشمل ٢٢ بلدا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

٢٨ - يتمثل أحد الجوانب الخاصة للقضايا البيئية بمنطقة غربي آسيا في التركيز على الموارد المائية، ويتعين أن تلتزم الإحصاءات الرسمية بهذه الأولوية. وبناء على ذلك تشمل برامج العمل الإحصائي جزءا خاصا مكرسا لإحصاءات المياه.

٢٩ - ينبغي للعمل المستقبلي في مجال الإحصاءات البيئية وإحصاءات المياه في منطقة اللجنة أن يخطو نحو استخدام نظم المعلومات الجغرافية. وهذه النظم قد تحتوي على بيانات تتعلق بمناطق صغيرة، وباستخدام الأراضي والغطاء الأرضي والمؤشرات البيئية والمؤشرات الخاصة بالمياه.

## طاء - إحصاءات الطاقة

٣٠ - شاركت البلدان الأعضاء في اللجنة في استعراض دليل إحصاءات الطاقة، وهو منشور قامت بتجميعه الوكالة الدولية للطاقة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وتمت ترجمته إلى اللغة العربية. وفي مثال آخر على نهج منسق لجميع البيانات من البلدان الأعضاء، تشارك اللجنة في التجميع المشترك للبيانات المتعلقة بإحصاءات الطاقة، والذي تقوده الوكالة الدولية للطاقة.

٣١ - وسوف تنفذ اللجنة في الفترة القادمة مشروعاً برعاية حساب التنمية يهدف إلى تنمية القدرات على جمع وتصنيف إحصاءات وأرصدة الطاقة. ويهدف ذلك إلى معالجة التحديات التي تواجهها الإحصاءات البيئية في المنطقة، وتحديدًا تنسيق القياسات واكتمال إحصاءات الطاقة.

## باء - قياس التطور

٣٢ - ناقشت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها التاسعة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تقريراً مرحلياً حول رصد الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٣)</sup>. ويكشف التقرير عن تقدم ملموس حققته البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الإبلاغ عما تقوم به من أعمال لتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية، بزيادة بلغت حوالي ١٧ في المائة في توافر البيانات منذ عام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن هنالك بعض القضايا التي ما زالت عالقة في هذا الصدد. ثمة فروق كبرى بين البيانات التي تقوم بتبليغها المصادر الوطنية والدولية. ففي عام ٢٠١٠، وفي ١٥ في المائة من الحالات (مقارنة مع ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٨)، كانت القيم المبلغ والقيم الموجودة في قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية لنفس المؤشر لبلد بعينه في العام نفسه متطابقة تماماً. وفي عام ٢٠١٠ كان ثمة ٢٧ في المائة أخرى من نقاط البيانات مقارنة مع ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٨) تتسم بالتوافق من حيث القيمة (مع فروق إيجابية أو سلبية مقدارها ١٠ في المائة) في كلا المصدرين. وفي المقابل، كانت هنالك فروق كبيرة (تزيد على ١٠ في المائة) في

(٣) انظر E/ESCWA/SD/2010/IG.1/9 للاطلاع على المزيد من المعلومات.

٥٨ في المائة من نقاط البيانات في عام ٢٠١٠، مقارنة مع ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. وقد طلبت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى الشعبة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تتصدى لهذا الوضع المقلق وأن تدافع عن البيانات المبنية عن الإحصاءات الوطنية الرسمية وأن تعمل بالتعاون مع المنظمات الأخرى على تقليل التفاوتات.

٣٣ - واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شريك في المشروع العالمي المعني بقياس تقدم المجتمعات وعضو في مجلس إدارته. وفي إطار أنشطة اللجنة في هذا الميدان، جرى تمثيلها في المنتدى العالمي الثالث لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بموضوع "الإحصاءات والمعارف والسياسات" المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في المدة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وقدمت عرضاً حول دور الرصد الإحصائي في أوقات الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أمانة اللجنة دعماً مالياً للبلدان الأعضاء المستحقة لمثل هذا التمويل لتمكينها من المشاركة في المنتدى. وبذلت اللجنة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جهوداً مشتركة نحو جمع التبرعات لتنفيذ المشروع العالمي على المستوى الإقليمي، وخلال المنتدى، وقع الأمين التنفيذي للجنة والأمين التنفيذي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مذكرة تفاهم حول التعاون المستقبلي بين المنظمتين في هذا المجال.

٣٤ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية على الإعداد للاجتماع الأول للجنة التوجيهية وحلقة العمل بشأن تقدم المجتمعات المعقود في عمان، يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونظمت أيضاً حلقة العمل الأولى للمنسقين بشأن قياس رفاة المجتمعات العربية وتقدمها المعقودة في بيروت، في المدة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

## رابعاً - التحديات التي تواجه التنسيق الإحصائي الإقليمي

٣٥ - يوجد لدى مختلف المنظمات الإقليمية العاملة في غربي آسيا مفاهيم مختلفة لتلك المنطقة، بما في ذلك المفهوم الجغرافي الذي تستخدمه الأمم المتحدة، ومفهوم المنطقة العربية، ومفهوم مجموعة البلدان الإسلامية. وتستخدم بعض المنظمات أيضاً مفهوم "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". والمنظمات الإقليمية العاملة في مجال الإحصاءات. هي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية

والتدريب للدول الإسلامية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج التعاون الإحصائي الأوروبي المتوسطي.

٣٦ - نظرا للقرب الجغرافي والثقافي، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بالتنسيق بشأن الأنشطة الإحصائية للدول العربية.

٣٧ - المنظمات التالية التي تعمل أيضا على الصعيد العالمي هي جهات فاعلة في التنسيق والتعاون الإحصائي على الصعيد الإقليمي في غربي آسيا: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة من خلال شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بصورة رئيسية؛ وصندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي؛ ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة سواء في المقار أو من خلال مكاتبها الإقليمية.

٣٨ - للتحديات المتصلة بتنسيق الأنشطة الإحصائية في المنطقة عدة طبقات. أولها ضرورة قيام جميع الجهات الفاعلة في مجال الإحصاءات الرسمية في المنطقة بإنتاج بيانات متسقة. وتعد تلك مسألة مهمة لتعزيز الثقة في الإحصاءات الرسمية. وقد أعربت المكاتب الإحصائية الوطنية في غربي آسيا مرارا عن قلقها من نقص التنسيق الذي يؤدي إلى عبء إبلاغي حسيم، وكذلك من وجود حالات تضارب مهمة بين البيانات التي تنشرها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية. وهي تتوقع على وجه الخصوص أن تقود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتنسيق الجهود في المنطقة.

٣٩ - التحدي الثاني هو بناء القدرات. ويمثل ذلك المسؤولية الرئيسية للمنظمات المذكورة في الفقرتين ٣٥ و ٣٧ تجاه المكاتب الإحصائية الوطنية. ولا يسمح تخصيص الموارد لأي من تلك المنظمات، على حدة بأن تغطي جميع متطلبات نقل الخبرات وبناء القدرات. ومن شأن تضافر الجهود التمكين من تحقيق مزيد من الكفاءة وتجنب الازدواجية وتغطية الثغرات القائمة. ومراعاة للمسائل اللغوية، يبدو من المعقول النظر في عقد حلقات عمل مجمعة لكل البلدان العربية. وفي هذا الصدد، فإن تعاون اللجنة الإقليمية لأفريقيا وغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع جامعة الدول العربية يعد الأساس المنطقي لإقامة آلية للتنسيق الإحصائي في المنطقة.

٤٠ - ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية أن تساعد البلدان الأعضاء على إقرار آليات للتنسيق بين الإدارات الإحصائية لمختلف وزاراتها والمكاتب الإحصائية المركزية من أجل تحقيق التكامل الإحصائي والحصول على نتائج ومعلومات إحصائية دقيقة ومتسقة. وبعبارة أخرى، ينبغي للمنظمات الدولية احترام المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية ودور المكاتب

الإحصائية في تنسيق الإحصاءات الرسمية على الصعيد الوطني، بإشراك المكاتب الإحصائية الوطنية في أنشطتها، وتحاشي سلوك طرق مختصرة في جمع البيانات. وما زال عبء الإبلاغ بالنسبة للبلدان الأعضاء وحالات عدم الاتساق في جمع البيانات بسبب نقص التنسيق بين المنظمات الدولية في بنية ما تجر به من استقصاءات وإطارها الذي، يمثل قضية كبرى في المنطقة.

## خامسا - بناء مؤسسات الإحصاءات الرسمية في المنطقة

٤١ - يدعو قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٨٣ (د-٢٥) البلدان الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل إنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة لاستخدامها في المقارنات الدولية. وتشمل تلك التدابير تطبيق المفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية، واعتماد وتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وكفالة مصداقية المؤسسات الإحصائية وحياديتها واستقلاليتها، وتعزيز مصداقية الإحصاءات على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. ويطلب القرار إلى البلدان الأعضاء أيضا إكمال تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء وفقاً للتوجهات العامة الصادرة عن الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. ويدعو القرار إلى تعزيز موقف آليات الإحصاءات الوطنية في إطار الهيكل المؤسسي الوطني، وتقوية العوامل الهيكلية المتصلة بالإطار التشريعي والترتيبات التنظيمية.

٤٢ - يبين رصد تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية أن أغلب البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد نفذت ما يتراوح بين ٦ و ٨ على الأقل من المبادئ الأساسية، كما أن ثلاثة بلدان قد أبلغت بامتثالها الكامل للمبادئ الأساسية<sup>(٤)</sup>. ويعد ذلك نتيجة مشجعة، نظراً لأن تنفيذ المبادئ الأساسية يعتمد على عوامل عديدة خارجة عن النظم الإحصائية.

٤٣ - أكملت ١٠ من البلدان الـ ١٤ الأعضاء في اللجنة استراتيجياتها الوطنية لوضع الإحصاءات، بينما ما زال بلدان آخرا بصدد اعتماد استراتيجياتهما. وهذه الاستراتيجيات متاحة في الموقع الشبكي للجنة.

٤٤ - شددت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أهمية معايير نشر البيانات، والتي وضعها صندوق النقد الدولي. وتمثل عدة بلدان أعضاء في اللجنة

(٤) لمزيد من التفاصيل والمعلومات المتصلة بتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في غربي آسيا، انظر المكتبة الافتراضية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: [www.escwa.un.org/divisions/scu/themes/main.asp?ID=6](http://www.escwa.un.org/divisions/scu/themes/main.asp?ID=6).

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لشروط المعيار الخاص لتعميم البيانات، وهي البحرين (اعتباراً من ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، والعراق (اعتباراً من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، والأردن (اعتباراً من ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، والإمارات العربية المتحدة (اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨).

## سادسا - سبل المضي قدما

٤٥ - ينبغي للعمل الإحصائي الإقليمي في المستقبل في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن يدعم مزيداً من تطوير نظم الإحصاءات الوطنية. وقد أصدرت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها التاسعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن يكون الدور الرئيسي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هو تقديم الخبرات إلى البلدان الأعضاء عن طريق الموظفين الأساسيين في شعبة الإحصاءات، والمستشارين والخبراء الاستشاريين الإقليميين. وينبغي لشعبة الإحصاءات إنشاء فريق يدير التدريب الإحصائي وتتبع طلبات المساعدة التقنية؛

(ب) من الضروري تحديد الأولويات فيما يخص الموارد المتاحة. وينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحديد أكثر الاحتياجات شيوعاً للنظم الإحصائية الوطنية، وتغطيتها.

(ج) ينبغي أن يكون تدريب المديرين مهجراً رائداً لكفالة زيادة نشر المعارف المكتسبة عن طريق البرامج التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل، في المكاتب الإحصائية الوطنية. ويكفل ذلك أيضاً ألا تضع المعارف في حالة تغير الموظفين؛

(د) تطالب البلدان الأعضاء في اللجنة بمزيد من التركيز على طرق الإحصاءات وأساليبها. ويشمل ذلك استخدام السجلات والقيود الإدارية كمصدر للبيانات الإحصائية، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة؛

(هـ) تُدعى اللجنة إلى مساعدة البلدان الأعضاء على بناء وتقوية نظمها الإحصائية الوطنية، ولا سيما فيما يخص التشريعات الإحصائية والهياكل الأساسية الإحصائية تمثياً مع تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(و) لمنطقة اللجنة مناهة اهتمام محدد ينبغي أن يشمل الاهتمام بتطوير الإحصاءات في البلدان والمناطق المتباعدة بتراعات.



٤٦ - تعد جودة البيانات الإحصائية التي تنشرها المنظمات الدولية مثار قلق كبير للبلدان الأعضاء في اللجنة. وتوجد مشكلة مزمنة تتمثل في أن تلك البيانات تختلف كثيرا عن البيانات التي تنشرها المكاتب الإحصائية الوطنية. وليست أسباب تلك الاختلافات واضحة في جميع الأحوال. وتشعر المكاتب الإحصائية الوطنية أيضا بعبء ثقيل بسبب الاستبيانات الإحصائية العديدة التي تتلقاها من المنظمات الدولية. ولمواجهة هذه المشكلة، تقترح اللجنة ما يلي:

(أ) ينبغي أن تركز اللجنة عملها في مجال البيانات (لأغراض منشوراتها) على الجمع المباشر للبيانات من البلدان الأعضاء. وينبغي تخزين نتائج عملية جمع البيانات هذه وإتاحتها للمستخدمين الآخرين (ومن بينهم المنظمات الدولية) في مصرف بيانات تتعده اللجنة؛

(ب) ينبغي لشعبة الإحصاءات باللجنة أن تكشف التنسيق في جمع البيانات. وينبغي أولا أن تدمج وتنسق جميع طلبات البيانات الصادرة عن اللجنة. وثانيا، عند إرسال الاستبيانات الإحصائية، ينبغي للجنة أن تُبقي المكاتب الإحصائية الوطنية مشاركة على الدوام، ويشمل ذلك الحالات التي تنتج البيانات فيها عن وزارات أو هيئات حكومية أخرى. وأخيرا، ينبغي للجنة أن تروج على نحو نشيط لاستخدام الاستبيانات التي من المقرر تبادلها مع منظمات دولية أخرى (ومنظمات من منظومة الأمم المتحدة في المقام الأول) من أجل تقليل عبء الرد وتحسين اتساق طلبات البيانات.

٤٧ - ويناقش أعضاء اللجنة الإحصائية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حاليا الرؤية الاستراتيجية للأعمال الإحصائية في المنطقة في فترة السنوات الخمس المقبلة حتى سنة ٢٠١٦.

### طريقة العمل المقترحة للجنة الإحصائية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٤٨ - تبين المبادئ التالية طريقة عمل اللجنة الإحصائية حسب صياغتها الحالية، مع القيام، في الفقرات التالية، بإضافة عدد من التوصيات المقدمة بغرض جعل برنامج الأعمال الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية أكثر منهجية وأشد تركيزا على المجالات الإحصائية الواسعة النطاق، بدلا من التركيز على نواتج فردية. ستقدم اللجنة الإحصائية مزيدا من التفاصيل عن هذا الاقتراح في إطار المناقشة الجارية.

(أ) تجتمع اللجنة الإحصائية مرة كل سنتين، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من السنوات الزوجية؛

(ب) قد يشرع مكتب اللجنة الإحصائية في إجراء مشاورات خطية مع البلدان الأعضاء بشأن المسائل التي يعتبرها مهمة؛

(ج) يجتمع الفريق العامل التابع للجنة الإحصائية مرة كل سنة في شهر شباط/فبراير، قبل دورة اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، بهدف رئيسي يتمثل في تنسيق الموقف الإقليمي بشأن المسائل التي ستناقش في اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة؛

(د) تكفل أفرقة دائمة أو أفرقة خبراء استدامة بناء القدرات الإحصائية. ويتمثل دورها في متابعة التطورات في المجالات الإحصائية، سواء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أو على الصعيد العالمي؛ وإعداد التوصيات؛ وتقديم المشورة إلى اللجنة الإحصائية ومكتبها وفريقها العامل.

٤٩ - ينبغي أن يكون هناك عدد قليل من الأفرقة الدائمة أو أفرقة الخبراء. وينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية تفويض أعضاء من كل فريق، وينبغي لشعبة الإحصاءات باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تكليف أحد موظفيها بالعمل كميسر لكل فريق. وقد تشمل عضويتها أيضا خبراء خارجيين لهم معرفة متقدمة بالمواضيع المطروحة. وستتناول الأفرقة المواضيع في المجالات التي تخص كلا منها، وتيسر تبادل المعارف والخبرات، وتكفل المحافظة على الروابط مع الأفرقة العالمية مثل أفرقة المدن التابعة لشعبة الإحصاءات، وتقديم توصيات قائمة على الخبرة إلى اللجنة الإحصائية وفريقها العامل. وقد تشمل تلك التوصيات اعتماد مواقف مشتركة فيما يخص اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، واقتراحات لبرامج حلقات العمل، والصيانة المستمرة لمحتوى المواقع الشبكية عن أفضل الممارسات.

٥٠ - ينبغي أن يكون إنشاء الأفرقة وحلها خاضعا لموافقة اللجنة والمكتب. وبالاستفادة من الخبرة المستمدة من الأقاليم الأخرى، قد يكون من الحكمة قصر عدد الأفرقة على المجالات الاستراتيجية الرئيسية من أجل ضمان إمكانية إدارتها على أحسن وجه.

٥١ - ينبغي أن تكون للأفرقة ولايات واختصاصات واضحة، ينبغي أن تستعرضها اللجنة بصفة دورية. وكانت الرؤية الاستراتيجية رهن المناقشة في وقت كتابة هذا التقرير. وذلك لأن القائمة النهائية للأفرقة قد تكون مختلفة قليلا عن الاقتراح التالي:

(أ) الحسابات القومية (بوصفها قضية إحصائية رئيسية، يمكن القول بأن تنفيذ نظام الحسابات القومية يستوجب فريقا محددًا)؛

(ب) الإحصاءات الاقتصادية، بخلاف الحسابات القومية؛

- (ج) الإحصاءات الاجتماعية، وتشمل عمل فرقة العمل المعنية بتعدادات السكان والمساكن؛
- (د) إحصاءات العمالة؛
- (هـ) إحصاءات البيئة والمياه والطاقة؛
- (و) إحصاءات الشؤون الجنسانية، وتشمل عمل فرقة العمل المعنية بالإحصاءات الجنسانية؛
- (ز) الطرق والأساليب الجديدة والمبتكرة في الإحصاء، وتشمل استخدام القيود والسجلات الإدارية، ونظم المعلومات الجغرافية.

### سابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٢ - قد تود اللجنة:

- (أ) التعليق على مسائل التطور الإحصائي في مجالات فرادى المواضيع المُبرزة في الفرع ثالثاً من هذه الوثيقة؛
- (ب) تقديم التوجيه بشأن تقوية التعاون الإحصائي الإقليمي، مع مراعاة التحديات المدرجة في الفرع رابعاً من هذه الوثيقة؛
- (ج) التعليق على التدابير التي اتخذتها بلدان غربي آسيا فيما يخص البناء المؤسسي للإحصاءات الرسمية في المنطقة، والواردة في الفرع خامساً؛
- (د) تقديم المشورة بشأن التحديات المتمثلة في قيام بلدان غربي آسيا باستحداث استراتيجية إقليمية من أجل مزيد من تطوير الإحصاءات، ولا سيما المقترحات الواردة في الفرع خامساً؛
- (هـ) تقديم اقتراحات بخصوص عمل الأفرقة العاملة.